



التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة عينة من دول مجلس التعاون الإسلامي - خلال الفترة (2013-2022)

The impact of Islamic banking financing on economic development - a case study of a sample of the Organization of Islamic Cooperation countries during the period (2013-2023).

أحمد زغدار

جامعة الجزائر 03

مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، (الجزائر)

expahmed@gmail.com

صبرينة بن عطاء الله*

جامعة الجزائر 03

مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، (الجزائر)

benattalah.sabrina@univ-alger3.dz

الملخص:	معلومات المقال
<p>هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير التمويل المصرفي الإسلامي على التنمية الاقتصادية في عينة من دول مجلس التعاون الإسلامي وذلك خلال الفترة الممتدة من (2013-2023)، ونظرًا لخصوصية البيانات المعتمدة في الدراسة فقد تم تقدير النموذج باستخدام النماذج الأساسية لبيانات باطن، وذلك بالاعتماد على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرتابع يعبر عن التنمية الاقتصادية، يفسره حجم التمويل بالصيغة الإسلامية كمتغير مستقل رئيسي بالإضافة إلى بعض المحددات الرئيسية للتنمية الاقتصادية كمتغيرات مفسرة ثانوية، وتم التوصل من خلال هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أبرزها وجود تأثير إيجابي دال من الناحية الإحصائية يمرونه منخفضة لتمويل المصرفي الإسلامي على التنمية الاقتصادية بدول العينة.</p>	<p>تاريخ الارسال: 2023/07/01 تاريخ القبول: 2023/08/10</p> <p>الكلمات المفتاحية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ التنمية الاقتصادية. ✓ التمويل المصرفي الإسلامي ✓ نماذج باطن الساكنة.

Abstract :

The objective of this study was to assess the influence of Islamic banking financing on economic development within a selected group of countries belonging to the Organization of Islamic Cooperation. The study spanned from 2013 to 2023 and employed basic panel data models, utilizing the individual's share of gross domestic product as the dependent variable to gauge economic development. The primary independent variable was the size of Islamic financing, accompanied by secondary explanatory variables representing key determinants of economic development. The findings of this study indicate a statistically significant positive effect, albeit with a low elasticity, of Islamic banking financing on economic development in the sampled countries.

Article info

Received	01/07/2023
Accepted	10/08/2023

Keywords:

- ✓ economic development
- ✓ Islamic banking financing .
- ✓ static panel models.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

يعد التمويل الإسلامي من أهم الأدوات المالية المنظورة التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. يمثل هذا النهج المالي قاعدة فلسفية تمحور حول مفاهيم العدالة والمشاركة وتقاسم المخاطر، وتستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية.

تتميز المنتجات المالية الإسلامية مثل الصكوك الإسلامية والتمويل العقاري وصناديق الاستثمار الإسلامية بأنها تتجنب الربا وتتطلب توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية الاجتماعية. هذا النهج المالي يعمل على تعزيز الشفافية والمسؤولية الاجتماعية، مما يعزز الثقة والاستقرار في النظام المالي.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم التمويل الإسلامي في تعزيز ريادة الأعمال والابتكار، حيث يشجع على توفير تمويل مبتكر للشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. يوفر هذا النهج المالي فرصاً ملائمة للأفراد الذين يسعون لتحقيق الاستدامة الاقتصادية من خلال إطلاق مشاريعهم الخاصة وتحقيق الابتكار في مجالات مختلفة.

تهدف هذه الورقة إلى استكشاف وتحليل تأثير التمويل الإسلامي على التنمية الاقتصادية، والتركيز على الآليات والمارسات التي يمكن أن تعزز من قدرته على تعزيز النمو والاستدامة في الاقتصادات الإسلامية، من خلال فهم وتحليل هذا التأثير، سيتم توفير إطار شامل يساعد القراء والمهتمين في فهم قيمة وأهمية التمويل الإسلامي كأدلة للتنمية الاقتصادية المستدامة، وتقديم توصيات عملية لتعزيز وتطوير هذا النهج المالي في الاقتصادات المختلفة.

سيتم تقديم هذه الورقة من خلال عرض المفاهيم الأساسية للمتغيرات الرئيسية، ومراجعة الأدبيات السابقة والأبحاث المتعلقة بأثر التمويل الإسلامي على التنمية الاقتصادية. وسيتم استعراض الدراسات العلمية والتقارير المالية والمؤشرات الاقتصادية لتحليل وتقدير تأثير هذا النهج المالي على النمو الاقتصادي والاستدامة في الاقتصاديات الإسلامية.

وذلك باستخدام النهج الوصفي ليتم في الجانب التطبيقي استخدام النهج التجريبي لقياس تأثير التمويل الإسلامي على التنمية الاقتصادية في عينة مختارة من الاقتصاديات الإسلامية.

وتأسساً على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يؤثر التمويل المصرفي الإسلامي على التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الإسلامي خلال الفترة (2013-2022)؟

وللإجابة بكل جوانب الإشكالية السابقة تم وضع الافتراض الرئيسي التالي: التمويل المصرفي الإسلامي يعزز التمويل للمشاريع الاقتصادية الحقيقة. ويمكن أن يفترض أن التمويل المصرفي الإسلامي، الذي يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، يشجع على توجيه الأموال نحو المشاريع الحقيقة والمنتجة بدلاً من المضاربة النقدية والاستثمارات غير الحقيقة. هذا التوجيه المالي قد يؤدي في النهاية إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الإسلامي؛ وبالتالي يمكن القول بأن التمويل المصرفي الإسلامي يساهم بشكل إيجابي في تعزيز التنمية الاقتصادية بدول العينة.

2. الأدبيات النظرية والتطبيقية:**1.2 الأدبيات التطبيقية :**

تعتبر العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي وعلاقته بالشمول والعمق المالي ومكافحة الفقر والبطالة وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية من بين أكثر المواضيع التي حظيت باهتمام واسع بين الأكاديميين ومتخذي القرار على المستوى الدولي بشكل عام، وبالتالي فالموضوع محل البحث تم مناقشته بشكل واسع خلال العقدين الماضيين ومن بين أهم هذه الأبحاث:

دراسة: (Jolani et al. 2023) هدفت إلى محاولة قياس أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي، هذا البحث شمل عينة مكونة من 15 دولة إسلامية أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (OIC) ، تم القيام بدراسة قياسية باستخدام منهج تحليل بيانات بانل الديناميكي بطريقة الفروق (GMM) خلال الفترة (2015-2019) ، وقد توصلت الدراسة إلى أن متغير إجمالي الأصول المالية وكذا متغير إجمالي التمويل الإسلامي لهما أثر إيجابي على النمو الاقتصادي ، ويرجع تفسير ذلك إلى وجود علاقة إيجابية بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

في دراسة لـ: (Midiyanie and Brahem, 2020) هدفت الدراسة إلى قياس أثر التمويل المصرف الإسلامي على النمو الاقتصادي في إندونيسيا خلال الفترة (2013-2018) باستخدام بيانات فصلية لتطور نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي، وهو حجم التمويل الإسلامي كمتغير مستقل، تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لدراسة العلاقة بين المتغيرين على المدى الطويل والقصير، وكذا تأثير التمويل المصرف الإسلامي على النمو الاقتصادي، وبعد إجراء الاختبارات التشخيصية وتقدير النموذج تم التوصل إلى وجود علاقة تكاملية بين المتغيرين المدرجين في الدراسة، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي للتمويل المصرف الإسلامي على النمو الاقتصادي لدولة إندونيسيا خلال فترة الدراسة.

دراسة: (عبدالقادر والقرصو، 2020) تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية و النمو الاقتصادي في إندونيسيا على المدى القصير و الطويل من الرابع الأول لسنة 2014 إلى الرابع الرابع لسنة 2018 و ذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) و ذلك بالاعتماد على إجمالي التمويل الممنوع من طرف المصارف الإسلامية (IBF) و تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF) و سعر الصرف الاسمي (EXR) كمتغيرات تفسيرية، أما الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يمثل النمو الاقتصادي كمتغير تابع. توصلت الدراسة إلى أنه في المدى القصير والطويل التمويل المصرف الإسلامي أثر سلبا وبشكل ضئيل جدا على النمو الاقتصادي

وفي دراسة أخرى لـ: (Sasana et al, 2020) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور البنوك الإسلامية في القطاع الحقيقي في إندونيسيا خلال الفترة من 2007.01 إلى 2016.04. استخدمت هذه الدراسة نموذج الخطأ في الاتجاه الناقص للبيانات الثانوية (VECM) كأداة لتحليل البيانات الثانوية. أظهرت النتائج أن الودائع الشرعية في إندونيسيا تؤثر إيجاباً وبشكل كبير على الإنتاج الفعلي في المدى القصير. بالإضافة إلى ذلك، فإن التمويل الشرعي يؤثر إيجاباً وبشكل كبير على الإنتاج الفعلي في المدى البعيد. وعلاوة على ذلك، فإن اختبار سبيبية جرانيجر أثبت وجود سبيبية في اتجاه واحد بين الإنتاج الفعلي والتضخم. وبالتالي، يمكن للبنوك الإسلامية أن تشجع الإنتاج الفعلي في إندونيسيا. وتصبح نتائج هذه الدراسة مرجعاً للأطراف المعنية وصناع السياسات لإيلاء المزيد من الاهتمام بالاستراتيجيات والسياسات التي تدعم النمو الاقتصادي في إندونيسيا.

دراسة: (Indrawan & Rahman, 2020) تقدم هذه الدراسة منظوراً مختلفاً من خلال إجراء تحليل قطاعي لتأثير المصارف الإسلامية على الاقتصاد في ماليزيا. وهدفها مليء الفجوة في الأدبيات من خلال التحقيق في كيفية تأثير تمويل المصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي في ماليزيا، سواء على المستوى العام أو على المستوى القطاعي. وتم دراسة ثلاثة قطاعات في هذه الدراسة: الزراعة والصناعة والخدمات. مع إجراء تحليلات على المدى الطويل والقصير لفترة البيانات من Q1.2007 إلى Q4.2018 باستخدام طريقة (ARDL)؛ حيث تم التوصل إلى أن تمويل المصارف الإسلامية يؤثر بشكل كبير وإيجابي على النمو الاقتصادي في ماليزيا، على المستوى العام والقطاعي. ومع ذلك هناك علاقة سلبية في قطاع الزراعة ولا يوجد تكميل في قطاع الصناعة.

دراسة: (Afandi & Amin, 2019) انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها: إلى أي مدى يمكن للبنوك الإسلامية المساهمة في تحسين النمو الاقتصادي في إندونيسيا؟ فالغرض من هذا البحث هو دراسة دور البنوك الإسلامية في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل

مع عينة من 33 مقاطعة في إندونيسيا. والطريقة المستخدمة في هذا البحث هي الانحدار الساكن لبيانات بانل باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة. وتشير النتائج إلى أن تمويل البنوك الإسلامية لا يؤثر على النمو الاقتصادي لإندونيسيا. وبعبارة أخرى، توفر نتائج البحث معلومات تفيد بأن وجود البنوك الإسلامية في إندونيسيا لم يؤثر بعد بشكل كبير على رفاهية المجتمع الإندونيسي.

دراسة: (الشيخ et.al, 2017) حاول الباحثون من خلال هذه الدراسة اختبار تأثير التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي لدولة السودان، وتم بناء الورقة البحثية على افتراض رئيسي مفاده وجود علاقة إيجابية قوية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، ويهدف اختبار هذه الفرضية تم الاعتماد على بيانات سنوية امتدت بين (1990-2013) لكل من إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي والتمويل المصرفي الإسلامي كأحد محددات النمو الاقتصادي، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وفق منهجية المربيات الصغرى، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير موجب ودال من الناحية الإحصائية التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في دولة السودان.

دراسة: (Abdelkhaleq Ahmad Jabae & Ibrahim Malawi, 2017) هدف هذا البحث هو معرفة تأثير تمويل البنوك التقليدية وتمويل البنوك الإسلامية على النمو الاقتصادي من عام 2008 إلى عام 2018. في هذه الدراسة، استخدم المؤلفون تقنية العينة المشبعة الموجودة في العينة غير الاحتمالية. باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي.

استناداً إلى نتائج الدراسة، فإن هناك علاقة في اتجاه واحد على عدة متغيرات، وهي تمويل البنوك التقليدية إلى الناتج المحلي الإجمالي وتمويل البنوك التقليدية إلى تمويل البنوك الإسلامية. في المدى البعيد، يوجد علاقة إيجابية ومحضنة بين تمويل البنوك التقليدية والناتج المحلي الإجمالي، في حين يوجد علاقة سلبية ومحضنة بين تمويل البنوك الإسلامية والناتج المحلي الإجمالي. الكلمات الدالة: تمويل البنوك، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، نموذج تصحيح خطأ الاتجاه الخطي للمتجهات.

2.2 الأدبيات النظرية :

2.2.1 بعض المفاهيم المتعلقة بالدراسة :

1.1.2.2 النمو والتنمية الاقتصادية:

النمو الاقتصادي يعتبر الجزء الأكبر في الدراسات الاقتصادية نظراً لاهتمامه بدراسة القوى والتي تحدد تقدم الشعوب، في البداية كان مصطلح النمو الاقتصادي متداخلاً مع مصطلح التنمية الاقتصادية حيث أن المصطلحين بقياً كمتاردين لنفس المعنى، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية أين تم تمييز الاقتصاديات الصناعية المتقدمة عن النامية مع ظهور دراسات حديثة منفصلة حول نظريات النمو والتنمية الاقتصادية كل على حدة (Alikhan & Ismael, 2022, p: 04)

وفقاً لـ(Rots & Maduko, 2014, p: 12) فإن النمو الاقتصادي هو الإجراء الذي يرتفع به الدخل الحقيقي للفرد خلال فترة زمنية معينة، والتي تحدد من خلال زيادة كل من الناتج والإنتاجية (من السلع والخدمات) المصنعة في دولة ما.

يعتبر(P.A. Samoulson) الناتج الوطني الحقيقي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وذلك لتتوفر بيانات هذا المؤشر ويمكن الوصول إليها بسهولة، وبالتالي يعتبر النمو على أنه الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي، ويتم قياس النمو باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث تقارن كل نسبة أو معدل للنمو الاقتصادي بالسنة التي تسبقها والتي تليها، ويبقى الهدف الرئيسي والمنشود من كل الاقتصاديات حول العالم النامية والمتقدمة منها هو ضمان استدامة معدلات النمو الاقتصادي عند نسب مقبولة، وهو الأمر المرهون باستدامة الموارد واستخدام التكنولوجيات الحديثة وكفاءة الأسواق المالية وغيرها من المتطلبات المشروطة لبلوغ الاستدامة في معدلات النمو الاقتصادي. (بوجعفر و بياض ، 2018 ، صفحة 06)

التنمية الاقتصادية هي العملية التي يرتفع بموجبها الدخل الوطنى الحقيقى خلال فترة من الزمن؛ يمكن القول أن: "التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنبطان أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إمداد المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل، هذا فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع." (بوضياف، 2016، الصفحات 186-187)

يشير مفهوم التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، بينما يشير مفهوم النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق وارتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي، وبناءً على ذلك، يعتبر النمو الاقتصادي يمثل جانباً من جوانب عملية التنمية الاقتصادية، (بعداش، 2010، الصفحات 113-114) أي أن النمو الاقتصادي يتناول زيادة في مستوى الإنتاج، ولكن التنمية الاقتصادية مرتبطة بزيادة في الإنتاج إلى جانب تحسين الرفاه الاجتماعي والسياسي للناس داخل البلد، لذلك تشمل التنمية الاقتصادية قيم النمو والرفاهية.

2.2.1. التمويل المصرفى الإسلامي :

التمويل المصرفى الإسلامي هو نظام مصرفى يتبع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية (الشريعة الإسلامية)، ويهدف إلى توفير الخدمات المصرفية والتمويلية بطرق تتوافق مع المبادئ والقيم الإسلامية. (سبع و قويدري ، 2016 ، صفحة 221) يتميز التمويل المصرفى الإسلامي بعدة مفاهيم أساسية: (متاجر و قادرى، 2018 ، الصفحات 402-403)

- **الحظر على الفائدة (الربا):** يتم استبعاد الفائدة عند توفير التمويل، حيث يعتبر الربا محظوظاً ومخالفاً للشريعة الإسلامية. بدلاً من ذلك، يتم التركيز على توفير أشكال بديلة للتمويل مثل المشاركة في الأرباح والخسائر أو توفير الخدمات بتكلفة محددة.
- **المشاركة في الأرباح والخسائر:** يتعاون المصرف الإسلامي مع العملاء في تمويل الأنشطة التجارية والاستثمارية، ويشارك في الأرباح والخسائر المرتبة على هذه الأنشطة بنسب محددة مسبقاً.
- **الممارسات المبنية على الأصول:** يتم تنظيم التمويل المصرفى الإسلامي بحيث يتطلب استثمار الأموال في أصول حلال (مباحة وشرعية)، ويتجنب المعاملات غير المشروعة والمحرمة والمخالفة للشريعة الإسلامية.
- **التعاون والشراكة:** يشجع التمويل المصرفى الإسلامي على بناء علاقة تعاونية بين المصرف والعميل، حيث يتم تشكيل شراكة فعلية بينهما بدلاً من العلاقة الدينية التقليدية بين الدائن والمدين.

تشمل أدوات التمويل المصرفى الإسلامي المستخدمة عادة المضاربة (التمويل الشراكة)، والمراجحة (التمويل بالأجل والمضاربة)، والمراجحة المتناقضة (التمويل بأجل متناقض)، والإجارة (تأجير الممتلكات)، والصكوك الإسلامية (سندات تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية)، والتأمين الإسلامي. (بلهادف، 2020 ، الصفحات 299-300).

يهدف التمويل المصرفى الإسلامي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية بطرق تتوافق مع القيم الإسلامية، ويتمتع بشعبية متزايدة في البلدان ذات الأغلبية المسلمة وأيضاً في الأسواق المالية العالمية. (سبع ف..، 2018 ، صفحة 274)

2.2.2. العلاقة بين التمويل المصرفى الإسلامي والتنمية الاقتصادية :

التمويل المصرفى الإسلامي يلعب دوراً هاماً في تعزيز التنمية الاقتصادية في المجتمعات المسلمة بشكل خاص. وذلك يعود إلى عدة عوامل وعلاقة بينهما، بما في ذلك:

✓ **تشجيع الاستثمار والتنمية:** يعمل التمويل المصرفي الإسلامي على توفير التمويل والخدمات المالية التي تعزز الاستثمار وتدعم عمليات التنمية الاقتصادية. وذلك يتم من خلال توفير التمويل للمشاريع الاقتصادية والتجارية والبنية التحتية التي تعزز النمو وتتوفر فرص عمل وتحسن المعيشة الاقتصادية.

✓ **تحفيز التملك والمساواة:** يعمل التمويل المصرفي الإسلامي على تعزيز مبدأ التملك والمشاركة في الأرباح والخسائر، مما يعزز المشاركة العادلة والمساواة في الثروة والفرص الاقتصادية. وذلك يساهم في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة في المجتمعات المسلمة.

✓ **التأثير الاجتماعي والمجتمعي:** يهتم التمويل المصرفي الإسلامي بالاهتمامات الاجتماعية والمجتمعية، ويعزز التمويل للمشاريع والأنشطة التي تحقق الفوائد الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم والإسكان والبيئة. وذلك يسهم في تعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في المجتمعات المسلمة.

بالإجمال، يمكن اعتبار التمويل المصرفي الإسلامي كأداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال توفير التمويل والخدمات المالية التي تلبي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المسلمة؛ كما يمكن أن يرتبط التمويل الإسلامي بالتنمية الاقتصادية على المستوى الدولي من خلال تمويل المشاريع التنموية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتنفيذ المشروعات التنموية في الدول النامية، وتعزيز التعاون والشراكات الدولية. (دروري و خاطر، 2017، الصفحات 205-208).

3. الدراسة القياسية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي على التنمية الاقتصادية:

1.3. توصيف النموذج القياسي:

بهدف الإحاطة بكل جوانب الإشكالية محل البحث والتي تتمحور بشكل رئيسي حول قياس التمويل المصرفي الإسلامي على التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الإسلامي (OIC) وذلك خلال الفترة (2013 - 2022)، وبالتالي فعينة الدراسة تضم كل من (أفغانستان، بنغلادش، أندونيسيا، ماليزيا، سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية)، أين تم اختيار عينة الدراسة بشكل أساسي بناء على مدى توفر البيانات خلال كل فترة الدراسة، من جهة أخرى فقد تم توصيف النموذج القياسي المعتمد في هذه الدراسة بناء على ما جاءت به الأدبيات التطبيقية في موضوع البحث الذي بين أيدينا من جهة وخصوصيات اقتصاديات دول العينة من جهة ثانية، ويمكن كتابة الصياغة العامة لنموذج الدراسة على النحو التالي :

$$GDPP_{it} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 ISLMC_{it} + \hat{\beta}_2 FS_{it} + \hat{\beta}_3 INF_{it} + \hat{\beta}_4 GEXP_{it} + \hat{\beta}_5 SAV_{it} + \hat{\beta}_6 TINV_{it} + \varepsilon_{it}$$

المعلمة ($\hat{\beta}_0$)، تمثل الثابت، ($\hat{\beta}_1; \hat{\beta}_2; \hat{\beta}_3; \hat{\beta}_k$) فهي المعلمات المقدرة لمتغيرات الدراسة، أما (i) يمثل الدول و(t) تمثل السنوات. فيما يخص متغيرات الدراسة وحدات القياس ومصادر البيانات فهي موضحة من خلال الجدول المولى:

المجدول رقم (1): مصادر متغيرات الدراسة ووحدات قياسها.

المصدر	الوصف	المتغيرات	المتغيرات المستقلة
صندوق النقد الدولى	التنمية الاقتصادية (نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي)	GDPP	
مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية /سيسيريك	إجمالي التمويل المتواافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (بالإضافة إلى التمويل بين البنوك)، من توافذ الخدمات المصرفية الإسلامية (مليون دولار)	ISLMC	
قاعدة بيانات البنك الدولى	إجمالي الائتمان المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي)	FS	
قاعدة بيانات البنك الدولى	معدل التضخم	INF	
صندوق النقد الدولى	إجمالي الأدخار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي)	SAV	
صندوق النقد الدولى	إجمالي الاستثمار (% من إجمالي الناتج المحلي)	TINV	
صندوق النقد الدولى	إجمالي الإنفاق الوطني (% من إجمالي الناتج المحلي)	GEXP	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

كما هو موضح في الجدول أعلاه فقد تم الاعتماد على مصادر دولية رسمية لجمع البيانات وذلك لتضارب الإحصائيات الصادرة عن الهيئات المحلية المختصة في دول العينة، كما أن غالبية المتغيرات محسوبة كنسب للناتج المحلي الإجمالي وذلك بهدف الحصول على قيم حقيقة من خلال إزالة أثر التضخم.

2.3 التحليل الوصفي للبيانات:

بهدف إعطاء تصور مبدئي حول البيانات المعتمدة في الدراسة سيتم عرض أهم الخصائص الإحصائية لهذه البيانات، من خلال عرض مجموعة من إحصاءات التوزع المركزية في الجدول الآتي:

المجدول رقم (2): تحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

	GDPP	FS	ISLMC	INF	GEXP	SAV	TINV
Mean	7981.407	49.0807	42625.58	3.646762	25.22114	26.53562	25.53407
Median	3666.543	39.28174	5519.23	3.3685	23.6685	28.687	26.242
Maximum	19977.79	133.8633	402219.6	12.148	45.705	44.61	36.376
Minimum	1120.686	2.822778	166.5731	-2.093	11.503	3.76	14.645
Std. Dev.	7530.762	37.20968	96169.66	2.798283	9.564029	7.672449	6.710727
Skewness	0.580227	0.831771	2.422776	0.495145	0.477115	-0.77016	-0.18292
Kurtosis	1.583972	2.846143	7.622534	3.339078	2.146118	3.423683	1.661927
Sum	558698.5	3435.649	2983790	255.2733	1765.48	1857.493	1787.385
Sum Sq. Dev.	3.91E+09	95534.68	6.38E+11	540.2967	6311.475	4061.787	3107.337
Observations	70	70	70	70	70	70	70

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 .

من خلال استنطاق الأرقام الموضحة في الجدول أعلاه يمكن الخروج باللاحظات التالية:

- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والذي يعبر عن التنمية الاقتصادية في دول العينة (7981.407 دولار أمريكي) وهو متوسط مرتفع مقارنة بالمتوسط العالمي والذي بلغ (\$10442) (World Bank, 2023)، من جهة ثانية فقد كانت قيمة المتوسط الحسابي لإجمالي التمويل بالصيغة الإسلامية من البنوك والشبايك التي تقدم هذا النوع من صيغ التمويل في دول العينة

(42625.58) مليون دولار) وهو متوسط جد منخفض مقارنه بإجمالي الائتمان الموجه للقطاع الخاص في عينة الدول محل الدراسة والذي يقارب ما نسبته 50% من إجمالي الناتج المحلي.

- بلغت أعلى قيمة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (19977.79 دولار أمريكي) وذلك في سلطنة عمان خلال الفترة (2013) حين عرفت تلك الفترة ارتفاعاً كبيراً لأسعار النفط في الأسواق الدولية الأمر الذي أدى إلى زيادة الناتج المحلي للبلد ونصيب الفرد منه باعتبار الاقتصاد العماني يعتمد على هذا المورد بشكل أساسي، أما أدنى قيمة في مؤشر التنمية الاقتصادية فقد رتب: (1120.68 دولار أمريكي) وذلك خلال سنة 2013 بدولة بنغلادش، حيث أن اقتصاد بنغلادش يعاني من العديد من الصعوبات أهمها الفقر وعدم المساواة: لا يزال الفقر وعدم المساواة قضيتي مهمتين في بنغلاديش. العديد من السكان لا يزالون يعانون من الفقر المدقع وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة. (الأمم المتحدة ، 2013)

فيما يخص حجم التمويل المصرف الإسلامي فقد سجلت أعلى قيمة بهذا المؤشر (402219.6) بمملكة العربية السعودية خلال سنة (2022)، وأدنى قيمة بهذا الأخير بلغت (166.5731 مليون دولار) بدولة أفغانستان خلال سنة 2014.

من خلال النتائج الموضحة بالجدول أعلاه يمكن أن ملاحظة جاية تباين قيم الانحرافات المعيارية بين متغيرات الدراسة، بالنسبة للمتغير التابع (GDPP) والمتغير المستقل الرئيسي (ISLMC) فقد كانت الانحرافات المعيارية مرتفعة، في حين أن الانحرافات الخاصة ببقية المتغيرات منخفضة نسبياً ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى اختلاف وحدات القياس لمتغيرات الدراسة خاصة بالنسبة للمتغيرات ذات الانحرافات المرتفعة، وبالتالي فإن التباين المرتفع في المشاهدات الخاصة بهذه الأخيرة سببه اختلاف وحدات القياس أي أنه لا يمثل انحرافات حقيقة ومرتفعة عن المتوسط، ولتجاوز هذه المشكلة وضمان خطيرة وتحانس متغيرات نموذج الدراسة تم إدخال اللوغاريتم الطبيعي على كل متغيرات الدراسة، كما أن هذه الخطوة تمكن من حساب المرويات عند التقدير بشكل أكثر دقة.

2.3.1. نتائج اختبار التجانس (HSIAO Test)

يعتبر اختبار هاسيو من الركائز الأساسية عند القيام بالنمذجة القياسية لبيانات بانل، في حالة الاختلاف ويمكن التعرف عليه من

خلال عرض الجدول الآتي:

الجدول رقم(3): نتائج اختبار (HSIAO Test).

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	4680.754	2.11E-79
H2	35.14275	2.85E-17
H3	2166.837	4.85E-70

المصدر: من إعداد الباحثين بالأعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 .

بالرجوع للجدول السابق فقد بلغت القيمة الإحصائية لفيشر الخاصة بالمرحلة الأولى من اختبار هاسيو (4680.754) وهي دالة من الناحية الإحصائية وأكبر تماماً من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى دلالة أقل تماماً من 5%， وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة المرحلة الأولى والقائلة بالتجانس الكمي للقواطع والمليو؛ بالنسبة للمرحلة الثانية فقد بلغت القيمة الإحصائية لفيشر (35.14) وهي أيضاً دالة من الناحية الإحصائية على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرابطة بها (2.85E-17) أقل من القيمة الحركة أي يوجد اختلاف بين المليو بين النماذج المفردة لدول العينة، نفس النتيجة بالنسبة للمرحلة الثالثة أين بلغت القيمة المحسوبة (2166.83) بقيمة احتمالية أقل من (0.05) أي قبول الفرضية البديلة المرحلة الثالثة أيضاً والتي تنص على اختلاف القواطع. بشكل عام وحسب نتائج الاختبار وفق منهجهية هاسيو فإن بيانات الدراسة تحتوي على آثار فردية ثابتة وعشوانية، ولتحديد نوع هذه الآثار بدقة سيتم اللجوء لاختبار هوسمان.

2.3.2. اختبار (Hausman test)

بناء على نتائج اختبار هاسيو (HSIAO Test) والذي أكد وجود أثار فردية ثابتة و/أو عشوائية بين كل مفردة وأخرى (دولة)، وجب تحديد نوع هذه الآثار (ثابتة أو عشوائية) وبالتالي المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابت (FEM) ونموذج التأثير العشوائي (REM) لاعتماده في عملية التحليل، وذلك باستخدام (Hausman test).

- فرضيات اختبار Hausman:

$$\left\{ \begin{array}{l} * \text{نموذج الآثار العشوائية هو الملائم.....} \\ * \text{نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.....} \end{array} \right.$$

الجدول رقم (4): نتائج اختبار (Hausman test)

Correlated Random Effects - Hausman Test

Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	508.926244	6	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 .

من خلال مقارنة القيمة الإحصائية chi2 المحسوبة (عند درجة حرية 6 ومستوى معنوية 5%) مع القيمة الجدولية نجد أن القيمة المحسوبة ($\chi^2 = 508.92$) أكبر من القيمة الجدولية وهو ما تؤكده القيمة الاحتمالية (0.00) فهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وعليه فإن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية كما تبين من اختبار HSIAO (Test).

2.3.3. التحليل الإحصائي والاقتصادي لنموذج التأثيرات الثابتة:

من خلال الاختبارات السابقة التي أكدت أن النموذج الأنسب لموضوع الدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة، في هذه الخطوة س يتم تحليل نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة من الزاويتين الإحصائية والاقتصادية.

الجدول رقم (5): نتائج تقدير النماذج الأساسية بيانات بانل.

Dependent Variable: LNGDPP				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Sample: 2013 2022				
Cross-sections included: 7				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNFS	0.568451	0.009355	60.76333	0
LNGEXP	1.900148	0.024143	78.704	0
LNINF	-0.04101	0.010292	-3.98427	0.0002
LNSAV	0.536891	0.026407	20.33114	0
LNISLMC	0.065484	0.004515	14.50409	0
LNTINV	-0.06683	0.036649	-1.82352	0.0734
C	-1.60306	0.12405	-12.9227	0
Root MSE	0.149394	R-squared		0.981867
Mean dependent var	8.35269	Adjusted R-squared		0.979991
S.D. dependent var	1.118052	S.E. of regression		0.158152
Sum squared resid	1.450708	F-statistic		523.423
Durbin-Watson stat	1.785064	Prob(F-statistic)		0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 .

فيما يخص المعنوية الجزئية للمعلمات المرتبطة بكل متغيرات الدراسة فقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن جل المعلمات دالة من الناحية الإحصائية عند مستويات معنوية تقل عن 5%، على اعتبار إن القيم الاحتمالية لإحصائية ستودنت بالنسبة جل المعلمات المقدرة أقل تماماً من القيمة الحرجية (0.05) أي أنها قبلنا الفرضية البديلة لاختبار ستودنت؛ مع وجود استثناء وحيد بالنسبة للمعلمة المرتبطة بمتغير إجمالي الاستثمار (TINV) حيث بلغت قيمة إحصائية ستودنت بالنسبة لهذه الأخيرة (-1.82) وهي أقل بالقيم المطلقة من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستويات دلالة تقل أو تساوي 5%， وذلك لأن القيمة الاحتمالية بلغت (0.07) وهي أكبر من القيمة الحرجية (0.05) بالرجوع إلى النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فقد بلغت قيمة إحصائية فيشر (F-stat=145.07) لنموذج التأثيرات العشوائية وهي دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة 5% حيث أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها أقل تماماً من القيمة الحرجية (0.05) وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة لاختبار والتي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية دال من الناحية الإحصائية الكلية بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.98$) والذي يمثل القدرة التفسيرية للنموذج، حيث أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 98% من التغييرات في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بعينة الدول محل الدراسة وفي النموذج الخاص بالتأثيرات العشوائية، والنسبة الباقية (2%) تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة بالنموذج ولكنها مدرجة بعماش الخطأ، وهذه القدرة التفسيرية المرتفعة تعكس دقة اختيار المتغيرات المدرجة في النموذج بناء على خصوصيات عينة الدراسة.

من جهة أخرى فقد بلغت قيمة إحصائية (DW=1.78) وهي تقترب من القيمة (2) الأمر الذي يدل على وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء في نموذج التأثيرات العشوائية المعتمد.

بشكل عام فإن نموذج التأثيرات العشوائية مقبول من الناحية الإحصائية على اعتبار توفر خواص المعنوية الجزئية و الكمية وقدرتها التفسيرية العالية، بالإضافة إلى استقلال بواقي التقدير عن بعضها البعض وبالتالي يمكن الاعتماد على النتائج المتوصل إليها في عملية التحليل الاقتصادي بدرجة عالية من الموثوقية.

4.2.3 التفسير الاقتصادي للنتائج:

تشير الإشارة الموجبة للمعلمة المرتبطة بمتغير إجمالي التمويل بالصيغة الإسلامية (ISLMC) إلى الأثر الإيجابي لهذا الأخير على التنمية الاقتصادية بدول العينة، حيث أن الزيادة في حجم التمويل بالصيغة الإسلامية بنسبة (100%) يمكن أن يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية بنسبة تقدر ب (6%) وهي مرنة منخفضة إلى حد ما وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى حجم السوق في غالبية دول العينة على الرغم من نمو الصناعة المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة من أهم الأسباب، لأن حجمها لا يزال صغيراً بالمقارنة مع النظام المصرفي التقليدي. هذا يعني أن التمويل الإسلامي لا يلعب دوراً كبيراً في تمويل المشروعات الكبيرة والتنمية الاقتصادية الشاملة.

كما يمكن أن يعود ضعف تأثير المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية في دول العينة إلى قيود التمويل الإسلامي المحتملة بالإضافة إلى قلة المنتجات التي تتوافق والشريعة الإسلامية، فقد تواجه المؤسسات المالية الإسلامية بعض القيود والتحديات في تقديم خدمات التمويل. قد تتطلب قواعد الشريعة الإسلامية الامتثال لجموعة من القواعد والضوابط الخاصة، مثل عدم فرض الفائدة. هذا قد يقييد قدرتها على تلبية احتياجات التمويل لمختلف القطاعات والمشاريع.

كما أظهرت نتائج التقدير أن متغير إجمالي الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص (LNCF) كان له تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية بدول العينة، حيث أن الزيادة في إجمالي الائتمان الموجه للقطاع الخاص بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة مستويات التنمية الاقتصادية بنسبة (56%) وهي مرنة مرتفعة نسبياً أين يلعب هذا المتغير دوراً رئيسياً في تعزيز الاستثمار، تحسين التكنولوجيا والابتكار، خلق فرص العمل،

تنشيط القطاعات الرئيسية، وتحسين البنية التحتية. هذا يساهم في زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة وخفض معدلات البطالة.

بالنسبة لمتغير الإنفاق الحكومي فقد كان أكبر تأثير على التنمية الاقتصادية من بين كل المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمقدار 190% ويمكن تفسير هذه النتيجة فيما يخص متغير إجمالي الأدخار (LNSAV) فقد كان له أيضاً تأثيراً إيجابياً على التنمية الاقتصادية وعمرها 0.53%. حيث أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يساهم في التنمية الاقتصادية بتعزيز الطلب الاقتصادي، بالإضافة إلى تحفيز النمو الاقتصادي، دعم القطاع الخاص، تعزيز البنية التحتية، تحسين الخدمات العامة، وتقليل الفقر والعدالة الاجتماعية.

إن الاختلافات بين عينة الدول الإسلامية محل الدراسة في أثر التمويل المصرفى الإسلامي على التنمية الاقتصادية يعود إلى العنصر العشوائى، والمجدول الموجى يوضح الآثار الفردية العشوائية لكل دولة من دول العينة :

المجدول رقم (6): الآثار الفردية الثابتة لدول العينة .

CAUNTRY	RE
Afghanistan	-0.95688
Bangladesh	-1.03024
Indonesia	-0.38504
Malaysia	1.361148
Oman	1.697766
Pakistan	-1.26614
Saudi Arabia	0.986999

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 .

من خلال الجدول السابق يظهر وجود أثاراً فردية موجبة في كل من (ماليزيا، سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية)، في حين تم تسجيل أثار فردية سالبة في كل من (أفغانستان باكستان، إندونيسيا وبنغلادش) ويمكن تفسير هذه الاختلافات الفردية بناء على عدة عناصر:

- **طبيعة الأنظمة السياسية:** بإلقاء نظرة على الأنظمة السياسية التي تحدد معايير الحكم في عينة الدول الإسلامية محل الدراسة يمكن أن نلاحظ تمايز واضح بينها، بعض الدول تتبنى نظام الحكم الملكي (السعودية وعمان) والذي يتميز بالاستقرار مقارنة بأنظمة الجمهورية التي يتغير فيها الحكم بشكل دوري.

- **الاستقرار الأمني:** إن لاستقرار الوضع الأمني دور كبير في التأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، كأفغانستان مثلاً والتي عرفت عدم استقرار أمني خلال كل فترة الدراسة سواء من قبل التنظيمات الإرهابية أو الاحتلال الأمريكي لها.

- **الموارد الطبيعية:** بالنظر إلى دول العينة يظهر تفاوت واضح في توفر المواد الأولية سواء تعلق الأمر بموارد الطاقة والتي تميز دول الخليج أو الموارد المنجمية والتي تمثل أهم الموارد في دولة أفغانستان، كما أن بقية الدول أيضاً تتميز بخصائص طبيعية تميزها عن الدول سالفة الذكر كالغطاء النباتي والقدرات السياحية بكل من إندونيسيا وماليزيا وبالتالي فإن هذا الجانب ساهم بشكل أساسي في تكوين العنصر العشوائي لبيانات الدراسة.

4. خاتمة:

حاول الباحثين من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في تأثير التمويل المصرفى الإسلامى على التنمية الاقتصادية، في عينة من دول منظمة التعاون الإسلامي للفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2022، باستخدام التحليل الساكن بيئات بانل، وتم تسجيل مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط الموالية:

- إن الاختلافات بين عينة الدول الإسلامية محل الدراسة في أثر التمويل المصرفى الإسلامي على التنمية الاقتصادية يعود إلى العنصر العشوائي، أي وجود اختلافات فردية عشوائية بين دول العينة؛ النموذج الأنسب والأكثر كفاءة من بين النماذج الثلاث الأساسية لبيانات بانل هو نموذج التأثيرات العشوائية.
 - تؤدي الزيادة في حجم التمويل المصرفى الإسلامي لاقتصاديات الدول محل الدراسة إلى زيادة مستويات التنمية الاقتصادية بها، وببقى هذا التأثير منخفضاً نسبياً مقارنة بتأثير باقي المتغيرات المفسرة في النموذج، أين بلغت المرونة الخاصة بهذا الأخير نسبة تقدر بـ (6%).
 - بالنسبة للمتغيرات المفسرة الثانوية فقد كان لها تأثير إيجابي ومرتفع على معدل التنمية الاقتصادية بدول العينة، وهو الأمر الذي يتافق وما جاءت به النظرية الاقتصادية في هذا الصدد، حيث أن كل من الإنفاق الحكومي والاتّهاد المحلي الموجه للقطاع الخاص وإجمالي الأدخار كان لها تأثيراً إيجابياً على التنمية الاقتصادية بدول العينة.
 - وفي الأخير يمكن القول بأن التمويل المصرفى الإسلامي لا يلعب الدور المنوط به في اقتصادات دول العينة رغم النمو المتسارع لهذا النوع من التمويل خلال العقود القليلة الماضية، ويمكن تعزيز تأثير التمويل المصرفى الإسلامي بدول العينة من خلال التركيز على جملة من العوامل يمكن تلخيصها في ما يلى:
1. تطوير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية لتلبية احتياجات المجتمع ودعم التنمية المستدامة.
 2. تعزيز النوعية والتسييف بالمال الإسلامي وفوائده للشركات والجمهور.
 3. تعزيز الشراكات والتعاون بين البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الأخرى والجهات الحكومية لتوفير الدعم المالي للمشروعات الاقتصادية الرئيسية والمشاريع التنموية الحكومية.

5. قائمة المراجع:

- 1.** World Bank. (2023, 04 25). GDP per capita (constant 2015 US\$). Retrieved from World Bank national accounts data: <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD?end=2021&start=2021&view=map>
- 2.** الأمم المتحدة . (2013). تقرير التنمية البشرية. الأمم المتحدة. تم الاسترداد من : <https://www.undp.org/ar/arab-states/publications/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AB%D9%85-2013#>
- 3.** رحمة بلهادف، (2020. 06. 29)، قراءة في واقع آفاق التمويل الإسلامي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، (01)06، (01)06، 295-318.
- 4.** عائشة بوجعفر، و مصطفى بياض . (2018). أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية 1980 - 2016 . مجلة المقارن للدراسات الاقتصادية، صفحة 264.
- 5.** عبد الكريم بعداش. (2010, 06 01). دراسة في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1999-2009. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، (08)06، الصفحات 111-136.

- 6.** فاطمة الزهراء سبع ، و محمد قويدري . (2016, 06 01). أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي. دراسات اقتصادية، 3(03)، الصفحات 217-235.
- 7.** فاطمة سبع. (2018, 06 01). أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي. التراث، 8(02)، الصفحات 271-297.
- 8.** لحسن دردوري ، و طارق خاطر. (2017, 06 27). العلاقة بين التمويل والتنمية في إطار التموذج الاقتصادي الإسلامي. مجلة الشريعة والاقتصاد، 11(06)، الصفحات 184-213.
- 9.** محمد مدياني، و اسماعيل براهم. (2020, 09 30). أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في إندونيسيا دراسة قياسية للفترة (2013-2018). مجلة التكامل الاقتصادي، 8(03)، الصفحات 16 - 1.
- 10.** وداد متاجر، و علاء الدين قادر. (2018, 06 19). التمويل الإسلامي كبدائل استراتيجي لتفعيل النشاط المصرفي (دراسة تحليلية لأداء بنك البحرين الإسلامي) . مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 2(1)، الصفحات 400-414.
- 11.** ياسين بوضياف . (2016, 06 30). التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية. دراسات في التنمية والمجتمع، 3(02)، الصفحات 183-199.
- 12.** الشيخ ع. ا. ع. ا.. الكرم س. ع. ا. س. &. فضل المولى ع. ا. (2017). أثر التمويل المصرفي الإسلامي في النمو الاقتصادي بالتطبيق على النظام المصرفي السوداني للفترة 2010 - 1990 International Islamic Marketing Association Journal, 6(3), 66–80. <https://doi.org/10.12816/0045676>
- 13.** جلول.ش، يوسف.ص& مختار. ا. (2023). أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لدول منظمة التعاون الإسلامي. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 25(1), 40–11. <https://doi.org/10.34066/jodep.23.25.1.1>
- 14.** عبدالقادر، م. ح. & القرصو، و. (2020). أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي ; دراسة قياسية للتجربة الإندونيسية . مجلة دراسات وأبحاث، 1009. <https://doi.org/10.35157/0578-012-004-073>
- 15.** World Bank. (2023, 04 25). GDP per capita (constant 2015 US\$). Retrieved from World Bank national accounts data: <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD?end=2021&start=2021&view=map>
- 16.** Abdelkhaleq Ahmad Jabae, A., & Ibrahim Malawi, A. (2017). The Impact of Financial Deepening on Economic Growth in Jordan: Econometric Study (1980-2015). 5(1)، 35–53. مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث <https://doi.org/10.53671/pturj.v5i1.50>
- 17.** Afandi, M. A., & Amin, M. (2019). Islamic Bank Financing and Its Effects on Economic Growth: A Cross Province Analysis. Signifikan: Journal Ilmu Ekonomi, 8(2). <https://doi.org/10.15408/sjje.v8i2.10977>
- 18.** Indrawan, I. W., & Rahman, M. P. (2020). SECTORAL ANALYSIS ON THE IMPACT OF ISLAMIC BANKS TO THE MALAYSIAN ECONOMY. Journal of Islamic Monetary Economics and Finance, 6(1). <https://doi.org/10.21098/jimf.v6i1.1119>
- 19.** Mohammed Abdullah Alikhan, H., & Mohammed Ismael, A. (2022). اثر بعض الجرائم الاقتصادية على النمو. Academic Journal of Nawroz University, 11(3), 327–341. (2020-2000)الاقتصادي في المكسيك للمرة <https://doi.org/10.25007/ajnu.v11n3a1271>
- 20.** Rots, E., & Maduko, F. (2014). Macroeconomic Theory I.
- 21.** Sasana, H., Ramdani, D., & Novitaningtyas, I. (2020). An Empirical Analysis of The Impact of Islamic Banking on Real Output in Indonesia. Economica: Jurnal Ekonomi Islam, 11(2), 329–345. <https://doi.org/10.21580/economica.2020.11.2.4079>

6. ملحق:**الملحق (1): نموذج التأثيرات العشوائية :**

Dependent Variable: LNGDPP				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 06/27/23 Time: 17:01				
Sample: 2013 2022				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 7				
Total panel (unbalanced) observations: 65				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNFS	0.568451	0.009355	60.76333	0.0000
LNGEXP	1.900148	0.024143	78.70400	0.0000
LNINF	-0.041005	0.010292	-3.984273	0.0002
LNSAV	0.536891	0.026407	20.33114	0.0000
LNISLMC	0.065484	0.004515	14.50409	0.0000
LNTINV	-0.066830	0.036649	-1.823515	0.0734
C	-1.603061	0.124050	-12.92272	0.0000
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000			0.0000
Idiosyncratic random	0.050855			1.0000
Weighted Statistics				
Root MSE	0.149394	R-squared	0.981867	
Mean dependent var	8.352690	Adjusted R-squared	0.979991	
S.D. dependent var	1.118052	S.E. of regression	0.158152	
Sum squared resid	1.450708	F-statistic	523.4230	
Durbin-Watson stat	1.785064	Prob(F-statistic)	0.000000	
Unweighted Statistics				
R-squared	0.981867	Mean dependent var	8.352690	
Sum squared resid	1.450708	Durbin-Watson stat	0.785064	

الملحق (2): اختبار هوسمان :**Correlated Random Effects - Hausman Test****Equation: MODEL2****Test cross-section random effects**

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	508.926244	6	0.0000

**** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.**